تواصل (المدى) نشر هذا الكتاب الذي يقدم صورة عن ذكريات وانطباعات وآراء بول بريمر حول فترة عمله في العراق وتهدف (المدى) عبر ترجمتها ونشرها الكتاب إلى إتاحة الفرصة لقرائها للاطلاع، كما تتيح المجال للباحثين والمحللين وسواهم من المعنيين لمراجعة مادة الكتاب فكرياً ونقدياً.. وبهذا تؤكد (المدى) ان جميع الآراء والمعلومات التي يقدمها بريمر هنا هي تعبير عن وجهة نظره الشخصية التي لا تلتقي مع وجهة نظر (المدى) التي واكبت فترة حكم بريمر وما بعدها بالنقد الصريح المعروف عن الجريدة وعن سياستها الواضحة في هذا المجال.

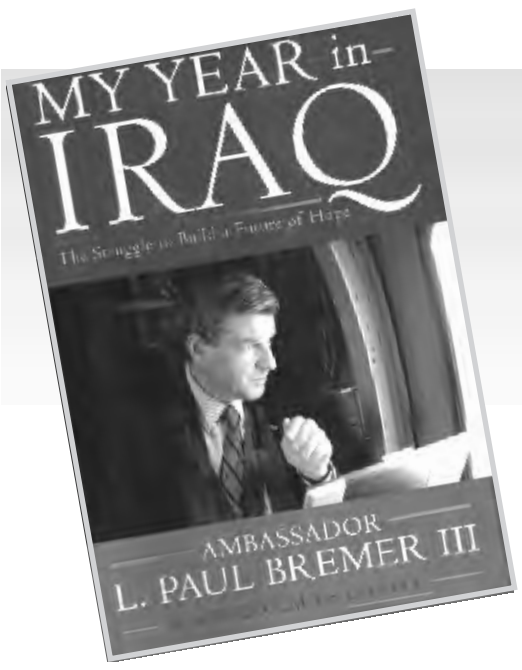

كتاب بول بريمر الصادر حديثاً حول تجربة عمله في العراق

سنتي في العراق

الصراع لبناء مستقبل من أمل

تأليف/ بول بريمر
ترجمة /د. عابد اسماعيل

(الحلقة الرابعة والاربعون)

"ثمة نزعة في وزارة الدفاع للنظر إلى رجل الشرطة العراقي بوصفه مساوياً للجندي الأمريكي، وما يهم العسكريين هو العدد الإجمالي- قوات تحالف وشرطة عراقية- المرتبط بالأمن في لحظة من اللحظات. إن هذا مضلّل تماماً."

وقلتُ إنه بالرغم من أنّ وزير الدفاع كان قد أصرّ بأن تخفيض القوات المخطّط له، سيكون "مرتبطاً بالحالة" الراهنة، إلا ان ذلك لم يكن صحيحاً بالمطلق. والحقيقة أنّ التخفيض بدا نتيجة لقلق الجيش حيال دورة انتقال القوات في الربيع. قلتُ إنني صُدمت بتقييم أبي زيد أمام اجتماع مجلس الأمن القومي بأنه يجب "أن نهزم التمرد خلال أشهر ثلاثة،" بدت متزامنة مع دورة انتقال القوات. "أقترح أنه حين يحين الوقت للبتّ في هذا الانتقال وخفض القوات، أنت تنظر بتفحّص إلى حالة الأمن الواقعية على الأرض، قبل اتخاذ القرار، سيدي الرئيس."

قلتُ إنني متفق مع تعليقات باول بأنه يجب أن نعالج الوضع الأمني، وإلاّ لن ننجح بالمسائل الأخرى، مثل الحكم، وإعادة الاعمار. إننا ببساطة لا نعثر على الأشرار، ولا نقتل عدداً كبيراً منهم.

"هل استخباراتنا على ما يرام هناك؟"

"كلا، سيدي. إنها ليست على ما يرام. لدينا الكثير من الناس الذين يبحثون عن أسلحة الدمار الشامل، ولا يوجد عدد كاف ليبحث عن الإرهابيين. كنت أحاول أن أدفع باتجاه خلق نوع من التوازن، مثلما كان يفعل أبي زيد، والعملية على وشك الانطلاق."

"ماذا تحمل لي أيضاً؟"

"بصراحة، أنا قلق بشأن بعض الناس في البنتاغون، ممن يريدون الدفع سياسياً باتجاه إظهاري كشخص فاشل."

بدا مندهشاً لسماعه هذا الكلام. "ماذا تقصد بذلك؟"

"حسنٌ. في واقع الأمر، إن موقف وزارة الدفاع يشير إلى أنهم كانوا يفضلون إنهاء سريعاً للاحتلال، لكنني قاومت ذلك، وبالتالي فإن أية مشكلة يواجهونها من الآن فصاعداً، ستكون خطيئتي."

"لا تقلق بخصوص ذلك،" قال الرئيس ما إن انتهينا من الغداء. "سوف أقوم بالتغطية عليك، في هذا الإطار. كما أننا لن نفشل في العراق."

حين انتهينا من الاستحمام، وارتداء ملابسنا، قال الرئيس، "تعال ورافقني لإعطاء السيدات مفاجأة سارة." لم تكن لدي أدنى فكرة عما يتحدّث عنه، ولكن في غرفة العشاء الصغيرة حيث سبق وتناولنا العشاء أنا وفرانسي قبل شهر، وجدنا السيدة بوش تتناول غداءها مع سيدتين أخريين. قام الرئيس بتقديمي، وأشار إلى أن كلاً منا يرتدي ربطة عنق حمراء فاقعة، دلالة على "القوة".

بعد حديث مهذب مع ضيفتي السيدة بوش، نظر الرئيس إلى ساعته وقال، "علينا أن نغادر الآن. لجري بلداً يحكمه.وكذلك أنا."

الفصل الثامن

خريطة طريق للديموقراطية
بغداد/تشرين الأول، ٢٠٠٣

إبان عودتي من واشنطن، في صباح الجمعة، ٣١ تشرين الأول، قابلتُ كلاي وفريق الحكم في سلطة التحالف، الذين كانوا يوسّعون جهودنا لضمّ السنة وإشراكهم. وقد خرج الفريق ببعض الأفكار الجيدة، منها إنفاق بعض الأموال، عن طريق شيوخ القبائل السنة، في مشاريع المرافق العامة، تماماً مثلما فعلنا في عمليات ترميم شبكات الري في الجنوب الشيعي. وقد حددوا عدداً من الزعماء السنة المحتملين، الذين كانوا، ربما، في حالة انتظار، يريدون أن يتأكّدوا من عزيمة التحالف، وقدرته على البقاء.

"إن مدّ اليد إلى السنة أمر هام جداً،" قلتُ، شارحاً أنني طلبت من زميلي البريطاني ديفيد ريتشموند، الذي يمتلك تجربة إقليمية جيدة، ويتحدث العربية أيضاً، أن يكرّس وقتاً كاملاً في الإشراف على هذا المشروع الهام.

ثم انتقلت للحديث عن مشاكلنا مع مجلس الحكم، وقلت لهم لقد اتضح لي، من خلال لقاءاتي في واشنطن، أن الناس هناك، تماماً مثلنا هنا، قد بدأ ينفد صبرهم تجاه القادة العراقيين. إن الخطوات السبع التي كنت قد شرحتها في مقالة لي نشرتها صحيفة (واشنطن بوست)، في أيلول، اقترحت على مجلس الحكم عقد مؤتمر دستوري. كانت المشكلة تتمثل بفتوى السيستاني المطالبة بانتخاب المؤتمر. غير أن تنظيم الانتخابات قد يستغرق عاماً كاملاً. كما أن العراقيين يحتاجون إلى زمن لكتابة الدستور، الذي سوف يُطرح بدوره للموافقة عبر استفتاء شعبي عام. وباختصار، إنّ المضي قدماً على هذا المسار، يعني تأخير نقل السيادة حتى أواخر عام ٢٠٠٥، مرة أخرى، كنت متأكداً أنه، لا العراقيون ولا شركاؤهم في التحالف، يمكن أن ينتظروا كل هذه المدة.

ولأننا توقّعنا هذه المشكلة في شهر حزيران، كنا قد اقترحنا على مجلس الحكم الطلب من اللجنة التحضيرية إيجاد بدائل لاختيار وفود المؤتمر الدستوري. كنا نأمل أن توفر اللجنة غطاءً سياسياً لمجلس الحكم، للموافقة على آلية عوضاً عن انتخابات مباشرة. في نهاية أيلول، خرجت اللجنة التحضيرية بخيارين- إما انتخاب الوفود عبر انتخابات وطنية مباشرة أو اختيار ممثلين باستخدام مؤتمرات حزبية مناطقية، ولكن على مدى شهر، لم يكونوا قادرين على التغلب على ضغط الإسلاميين الشيعة، وبالتالي لم يستطيعوا الاتفاق على كيفية الاستمرار.

إن طريقنا إلى الدستور والسيادة أصبح الآن في خطر.

"أمامنا بضعة أسابيع لنرى فيما إذا كان مجلس الحكم قادراً على لملمة نفسه،" قلتُ.

"سوف يُخفقون على الأرجح في هذا الامتحان، وبالتالي علينا أن نجد مقاربة أُخرى."

كان فريق الحكم يبحث عن بدائل، منذ أوائل تشرين الأول، حين شعرنا بأن مجلس الحكم لن يكون قادراً على الاتفاق على مسار باتجاه الأمام، وكان التحدي أمامنا هو إيجاد خطة تنقذ أهدافنا الهامّة. وقال فريق الحكم إن من الواضح أن مجلس الحكم، مع آخرين، في الطبقة السياسّة العراقية، ممن لنا اتصالات معهم، يدركون إن السيستاني لن يتنازل عن شرط الإنتخابات. كما أن الغالبية في مجلس الحكم لن تذهب ضدّ رغبات الإسلاميين الشيعة. علاوة على ذلك، أدركنا أن "النصر" الذي جعل عشائر الشيعة- والسيستاني- يعارضون الطريق إلى الأمام، لن يكون نصراً. من هنا كان المأزق الناشئ بيننا وبين مجلس الحكم.

"سعادة السفير، بريمر،" قال رومان، "إنك دائما تصر على أن مجلس الحكم لا يرتقي إلى المستوى المطلوب. ولكنهم لا يستطيعون ذلك لأنهم إذا مشوا بعكس مشيئة السيستاني سوف يُمثل ذلك إنتحاراً سياسياً بالنسبة للإسلاميين الشيعة."

وأدركتُ أنه كان على حقّ، ولكن كما هي العادة في العراق، فإن المشكلة كانت لا تزال معقدة .إنّ الأكراد والسنّة لا يريدون من الولايات المتّحدة أن تتنازل عن السلطة حتى يتأكدوا بأنهم لن يكونوا تحت رحمة الإسلاميين الشيعة، ولذلك هم أصرّوا على وجود ضمانات مكتوبة، فيما يتعلق بالفدرالية وحقوق الأقليات، قبل أن تقوم الولايات المتحدة بالتنازل عن السلطة. ومن أجل تحقيق ذلك، كانوا يريدون الدستور.

وأخيراً فإن العديد من أعضاء مجلس الحكم، بمن في ذلك الجلبي والباجه جي، وبعض الناس في البنتاغون استمروا بالضغط باتجاه تسليم فوري للسيادة إلى العراقيين، بل وحتى إلى مجلس الحكم نفسه، ومن دون انتخابات أو دستور .

"ينتظرنا الكثير من العمل لتلبية كل هذه المطالب،" نوّهتُ بعد إنتهائنا من مراجعة الوضع.

قطع إجتماعنا إنفجارٌ هائل بالقُرب منّا- قريب جداً بحيث أنّ الستائر على النافذة اندفعت باتجاه الغرفة، على شكل تموّجات، ثمّ عادت واستقرّت في مكانها. ومن ثم تعالى صوت مُكبّر الصوت مُحذّراً :"إلى الملجأ! إلى الملجأ! إلى الملجأ! "

حين انتقلنا إلى قبو القصر، قررنا، عوضاً عن إتباع مسار الخطوات السبع إلى الأمام، أن نُعيد ترتيب الخُطوات، ونسمح للاحتلال بالانتهاء، قبل كتابة الدستور الدائم، من أجل أن نلبي مطالب العراقيين، والضغوط الأمريكية المتزايدة. لكننا اتفقنا بأن هذا لن يحدث قبل أن نضمن بأن المبادئ الأساسيّة للديمقراطية والوحدة الوطنية هي في مكانها، وفاعلة وفقا لدستور إنتقالي. كنا أيضاً نريد إجراء إنتخابات وطنيّة ما أن تتوفر الظروف المناسبة لذلك. والفكرة هي أن نجعل مجلس الحكم، بمساعدة بعض العراقيين الأكفاء، يكتب الدستور الإنتقالي، ويستخدم ذلك كأساس للإنتخابات باتجاه برلمان وطني إنتقالي. سوف يكون بمقدور هذا المجلس اختيار حكومة عراقية إنتقالية، نُسلّم بدورنا السيادة إليها.

"يُمكن أن تسير الأمور على هذا النحو،" قال رومان.

قررتُ أن أمنح المجلس الرئاسي، المؤلف من تسعة أعضاء (P-9)، في مجلس الحكم، فرصة أخيرة، لإنقاذ العملية السياسية وخطة الخطوات السبع. ولكي أجعل هذا الاجتماع أقل رسمية، بحيث يسمح فيه لتبادل الأفكار بحرية، دعوتهم إلى منزلي، في ٦ تشرين الثاني، مدركاً أن الضغط الإضافي الناتج عن الجوع والعطش- كان إفطار رمضان وشيكاً- يمكن أن يحدّ من الكلام الإنشائي المنمق.

جالساً في غرفتي، ذات الأثاث المتواضع، أخبرتُ القادة العراقيين بأن التحالف يسعى للعمل مع سلطة عراقية مقتدرة، "ومع منظمة بمقدورها اتخاذ قرارات عقلانية، وبسرعة ...إن كلا من هذه الخصائص هامة ... قرارات عقلانية ...وبسرعة. أنا أتوق لأن أمنح هيئة حكم كهذه المزيد من الصلاحيات. لكن مجلس الحكم الحالي غير قادر على ذلك. أنا أفضل التعامل معه، ولكن إذا لم يكن مستعداً لأن يكون أكثر تنظيماً، فأنا مستعد للعمل مع مجموعة عراقية أخرى- ربما وزراء الحكومة. .."

لم أكن أسعى مطلقاً إلى ابتزاز المجلس، ولكنهم أدركوا أن التهديد حقيقي وجاد. كانوا جميعاً يصغون بانتباه كبير، حين تطرقتُ مباشرة إلى لبّ المشكلة- إطلاق العملية الدستورية بأسرع وقت ممكن. كررتُ موقفنا بأن إجراء انتخابات وطنية عريضة من أجل المؤتمر الدستوري، كما طالب السيستاني، سوف يؤخّر تسليم السيادة عامين آخرين.

"هل حقاً تريدون أن تكونوا مسؤولين عن هذا التأخير؟"

قلتُ إننا نفهم بأن الغالبية في مجلس الحكم تفضّل الأخذ بتوصيات اللجنة التحضيرية التي تقول بتنظيم مؤتمرات حزبية على مستوى المناطق لاختيار أعضاء المؤتمر الدستوري. "إذا تصرفتم الآن، يمكننا عقد المؤتمر الدستوري في أواسط كانون الثاني،" قلت. إن خطتنا تقول إنه إذا نجحنا في كتابة الدستور خلال ستة أشهر، نستطيع إعادة السيادة إلى العراق مع نهاية عام ٢٠٠٤،

وانزلق الأعضاء التسعة إلى نقاش طويل فيما بينهم، والذي جاهد مترجمي كثيراً للحاق به. ولكن كان واضحاً، كما تنبأنا، بأنهم غير راغبين بعقد مؤتمر دستوري من دون تصويت شعبي عام.

كان الشيعة الملتزمون دينياً، مثل عبد العزيز الحكيم، مصرين على إجراء انتخابات مباشرة، عبر الإيحاء، كما قال الحكيم، بأنه "تم البت في الأمر الآن"، (عن طريق حلفاء آية الله العظمى في المجلس). مرتدياً جلبابه الفاحم، وعمامته، ونظارتيه المسورتين، كان واضحاً أن الحكيم هو أحد هؤلاء الحلفاء.

ركز كل من الباجه جي والجلبي على إنشاء حكومة عراقية، تتمتع بسيادة كاملة، بصفتها الحدث السياسي الأبرز في مستقبل العراق القريب، وليس العملية الدستورية. وفي محاولة لتلطيف الأجواء أكثر، أكّد الطالباني، الرئيس الدوري عن شهر تشرين الثاني، الحاجة للتوصل إلى "إجماع".

كان الاجتماع يتخبّطُ على غير هدى.

يتبع